واختلفا في كتابته فقبضها وقبض وطء مدبرة وجنده وبيعه ولواسة او في عبد دين ومتى عاد بغير رق فالقول
وان جنى بيع وان فداه فداء بقي ما قد يبيع وان بيع بعضه فباقيه مدبر وان مات قبل بيعه عتق ان وفى ثلثه بها والا
مدبر بعضه بمنزلتها ويكون مدبرا لنفسه فلا يطلق بيعه بحق ومتى اعسر فله قالت ولدته بعده والكر سيدها
فقوله وان لم يفد الثلث تمد برقة وولدها اقرع له وطئها وان لم يشترط ووطء بتهمان لم يكن وطأها وبطل
تدبيرها بالاد هما وولد مدبرين امة نفسها ان صح نسبه كهو ومن غيرها كامه مدبرة وام ولده او دبر
مكاتبة صح واعتق باداء فان سبيت قبله وثلثه يحملها عليه عتق كل ولا فقد رق بحمله وشعاعه بقدر ما عتق وحو
محل كتابته فيما بقي وكسبه عتق وبقدر عتقه لسيده وتبعه العداد ومن دبر شقصا لم يسر الى نصيب شريكه
بمجرده الا بموته فان عتقه شريكه سري الى المدبر مخلوقا ولو كاتبا مدبرا وقنا وكاتب كلا وان رجع باز المكاتب فان بيع عليه
ومن انكر التدبير فشهد به عدلان وعدل وحلف مدبره ثبت التدبير وكذا الكتابة وحجت لا بينة حلى سيد على البت
ومن رد عتقه على غرماء ان كان موسرا حلا والا فلا وان اقتنه فعتق بموته ويبطل تدبير بقتل مدبر سيده وتبعه حمل
قتلا يمنع الارث باب الكتابة بيع سيد رقيقه نفسها في ذمته مباح معلوم بحال له مؤجم مخير مخير فصاعدا
بعلم در لا بحم ومد لا ومنفعة عليا حلين والاثنين ط اجلا ويقع في القرء على الاصح فيه خلافه ونفع عبد منه
مقرة او معها مال ان كان موجلا ولو في اثنتا عشر مدة فاختار مدة وتسلم من علم فيه خير وحرم حمل الامة في الحال لا
لاكسب له ونفع بعض ويسير لا منه الا بادن وليه وله وامة من عقود جائزا لتقرا وبغير قوله ولا كتابته مرهون وهي في الرهن
من راس المال الا في الثلث خلافا للحج وتنعقد بكل لفظ دل على كذا مع قبوله وان لم يقل فاذا ادت فانت حر ومن
اد ما عليه وقبضه سيد وليه او ابرأه سيده او وارث موسر من حق عتق كله ولا فوقيه بما بقي عليه درهم وان شرط
عليه خدمة معلومة بعد العتق جاز وصح اشتراطا عتق عند اداء او ان عجز وما بقي فدين وما فضل بيده مكاتب
فله وتنفسخ بموته قبل اداء كله وما بيده لسيده وولد اس تجدد بعد الكتابة ولو بوضع بعضه وبلزم سيد اخذ معجل
بلا ضرر فان ابى جعله ما مع ثبت المال وحكم بعتقه ومتى بان بعوض فعبد عيب فله ارشه او هو فرده
وله يتبع عتقه ولو اخذ سيد حق ظاهر او هو حر فبان مستحقا لم يعتق وان ادعى سيد تحريمه قبل
بينة ولا حلف مكاتب ثم بحجة حده ويعتق به ثم يلزمه رد وان سافه لبيد فان كاتبه كذلك وكذا لو دبر دبر
ومدين وليد قبض فالرقبة بيده ودين كتابة من دين له على مكاتبه وتجبره لا قبل اداء عن جهة الدين ولا عتاد فضل سيد
وفائدة تنبيه عن النزاع فصل وعلى مكاتب كسبه ونفقته وكل ما نعرف ويصلح ما له بيع وشراء واجارة واستيجار
واخذ شفعة وتوكيل واستدانة وتعلق برقبته ومنع بها عتق فان عجز تعلقت بذمته سيد وسعوه كزيم وله حد صدقة وزيم
شراء كما كاتب وعمد يتجه ان خالق لاشرط نوع تجارة وينفق مكاتب على نفسه ورقيقه وولده التابع له من
امته فان لم يصح سيد كتابة رجع لزمته النفقة وليس له كاتب العقود على ولده من امة لغير سيده وينبغي
ان شرط ونفقة ولده مكاتب من مكاتبه ولسيد الا ان لا يشعر ولد ان يعقد لنفسه من جان على طرف من بعد رقبته
الجاني على بعض وان ان يلتزم بما لا يباشر بها داو يتزوج او يتسرى او يهبط ويقرض ان عجا بيع ورهن او
يضارب او يبيع ذا ولو برهن او بهب ولو بعوض او يتوسع في النفقة او يزوج رقيقه ان عجز او عتقه ولو
بمال لم يكاتبا بلا اذن سيده ولو كاتبا لسيد وله تاديب قنه وتعزيره وحقه تعلق رحمه المحرم لهبة وبيع
وشراء وهدية وحمل ولو اضر دين تاجله وله كسبه ولا بيعهم فان عجز تبعوه وان ادى عتق معه وكذا ولده
مخاصة وان اعتق صار واقا كسيد وله شرع من يعتق على سيده فان عجز عتق وان ادى ترقى وولد كتابة
وضعته بعدها بتبعها في عتق بادائها او ابرائها او الاعتاض عنها ولان مات وولد بنته منها كولد ام ولد ابنها وان
اشترى مكاتب زوجته انفسخ نكاحها وان استولد امته صارت ام ولد وعكسه جنايته عليه ارشها وعليه

Copyright King Saud University

ودينه قضى من حيث حجت عليه الم ترك ومن له اربع فابان واحدة ثم نكح اخرى ثم مات وحملت البائن فللحمل بيده ربع ميراث الاربع ثم يقترع بين الاربع فمن خرج سهمه
لم ترث ولا يطأ قبلها ويجب النفقة ومتى ظهران المطلقة غير الخارج زوجة وان علم تزوجها او بحكم بالقرعة وتبعه هذا ان ظهرت قبله والا فبعده ترث مطلقا
لان العبرة بالبائع نفس الامر وحكمه لا يزيل الميراث من صفته باطلا وان مات الزمان الواحد اعتبر هو لا جل الارث ويحلف لورثة الاخرى فان لم يكن فوقرعة فمن خرجت عليها
لم يرثها ومن ادعت زوجية طلاقا بائنا فانكر فقوله فان مات لم ترثه وعليها العدة ولزوجته او ورثته احلفا كطلاقه او حرمة غلاظ